

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة
وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين، هاني قافيش، د. فؤاد الدرادكة، د. عيسى المومني

المميز زان: ١- عبد العزيز محمد خليل علي.

٢- شركة مطعم جفرا ذات المسؤولية المحدودة.

وكيلاهما المحاميان زينة كرادشة وناجح البسطامي.

المميز ضدها: شركة مياه الأردن (مياها).

وكيلها المحامي ياسر شقير.

بتاريخ ٢٠١٦/١/٥ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف عمان في الدعوى رقم ٢٠١٥/٣٢٢٧٦ بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٣
والمتمضمّن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية
حقوق عمان في الطلب رقم ٢٠١٤/١١٠٤/ط موضوعه: (رد الدعوى رقم
٢٠١٤/١٦٨٦ قبل الدخول بالأساس لعدة مرور الزمن المانع من سماعها)
والقاضي برد الطلب المقدم من المستدعين وإرجاء البت بالرسوم والمصاريف
وأتعاب المحاماة لحين الفصل في الدعوى والانتقال لرؤية الدعوى من النقطة
التي وصلت إليها.

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/١٢٠٧

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

- ١- القرار المميز جاء مخالفاً لأحكام المادة (٤/١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية أو لم تعالج أسباب الاستئناف بشكل مفصل.
- ٢- وبالتناوب، القرار المميز غير قائم على أساس قانوني ومستوجب للنقض وفقاً لأحكام المادة (٤/١٩٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية.
- ٣- لم تطبق المحكمة أحكام المادة (١/٢٧٢) من القانون المدني.
- ٤- لم تراعى المحكمة بأن المميز ضدها علمت بالأفعال المنسوبة للمميزين بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣٠ وحركت دعواها الجزائية بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٣ وإن هذه المدة يجب أن تحسب من مدة تقادم دعوى التعويض عن الفعل الضار.
- ٥- وبالتناوب، لم تراعى المحكمة أن الدعوى الجزائية التي حركتها المميز ضدها سقطت لشمولها بالعفو العام بتاريخ ٢٠١١/٦/١٦ وأنها أقامت الدعوى المنظورة في ٢٠١٥/٦/٢ أي بعد ٣ سنوات منقوص منها أربعة عشر يوماً والتي تمثل مجموعها أكثر من ثلاث سنوات لغايات حساب مدة التقادم.
- ٦- إن دعوى المميز ضدها مشمولة بالتقادم وفقاً لأحكام المادة (١/٢٧٢) من القانون المدني على ضوء أن الدعوى الجزائية التي حركتها ضد المميزين أنتفت عنها الحالة الجرمية في ٢٠١١/٦/١ تاريخ صدور قانون العفو العام.
- ٧- وبالتناوب، فإن التاريخ المستوجب حسابه لغايات مدة التقادم هو تاريخ صدور قانون العفو العام باعتباره التاريخ المنشئ لانتهاء الحالة الجرمية وليس تاريخ ٢٠١١/٦/١٦ باعتباره الكاشف للواقعة ذاتها.
- ٨- إن القرار المميز معيب بعيب الفساد في الاستدلال ومخالف لحكم المادة (١/٢٧٢) من القانون المدني.

لهذه الأسباب طلب وكيل المميزين قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز.

بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٤ قدم وكيل المميز ضدها لائحة جوابية طلب في نهايتها

قبولها شكلاً ورد التمييز.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعية شركة مياه الأردن مياها كانت قد أقامت

الدعوى البدائية الحقوقية رقم ٢٠١٤/١٦٨٦ لدى محكمة بداية حقوق عمان بمواجهة

المدعى عليهما:

١- عبد العزيز محمد خليل علي.

٢- مطعم جفرا وحماد تركي سياحي.

للمطالبة بمبلغ (١٧٦١٨,١٢٥) ديناراً وقد أسست دعواها على سند من القول:

١- المدعية شركة حكومية محدودة المسؤولية مملوكة بالكامل لسلطة المياه وتتولى

إدارة مرفق المياه والصرف الصحي في محافظة العاصمة بموجب اتفاقية

الإسناد والتطوير المبرمة مع السلطة والمصادق عليها من رئاسة الوزراء.

٢- قام المدعى عليهما بالاعتداء على شبكة المياه مصدرة مخالفة لأحكام المادة

(٢/أ/٣٠) والفقرة (ب/٣) من قانون سلطة المياه وخلاًفاً لأحكام نظام الاشتراك

بمياه الشرب.

٣- تم إقامة شكوى جزائية بمواجهة المدعى عليهما بجرم استعمال المياه بصورة

غير مشروعة خلاًفاً لأحكام القانون وتم حساب كمية المياه التي يتم الحصول

عليها بطريقة غير مشروعة وبلغت مجموع الأضرار مبلغ (١٧٦١٨,١٢٥)

ديناراً وتم إسقاط الشكوى بالعفو العام مما اقتضى إقامة هذه الدعوى.

باشرت محكمة الدرجة الأولى نظر الدعوى والاستماع لأدلتها وقدمت المدعى عليها الطلب رقم ١١٠٤/ط/٢٠١٤ لرد الدعوى قبل الدخول بالأساس لعلّة مرور الزمن حيث قررت المحكمة وقف السير بالدعوى والانتقال لرؤية الطلب وبتاريخ ٢٠١٥/٥/٢١ أصدرت محكمة الدرجة الأولى قرارها ببرد الطلب وإرجاء البت بالرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة لحين الفصل في الدعوى من النقطة التي وصلت إليها.

لم يرتضِ المستدعيان (المستأنفان) بالقرار قطعنا فيه استئنافاً.

نظرت محكمة الاستئناف الدعوى الاستئنافية رقم ٣٢٢٧٦/٢٠١٥ تدقيقاً وبتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٣ أصدرت حكمها الذي قضت فيه عملاً بأحكام المادة (١/١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية رد الاستئناف وتصديق القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير بالدعوى من النقطة التي وصلت إليها وإرجاء البت بالرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة لحين الفصل النهائي بالدعوى الأصلية.

لم يرتضِ الميزان بالحكم الاستئنافي قطعنا فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٦/١/٥ على العلم حسب مشروحات قلم التمييز بمحكمة الاستئناف رقم ٣٢٢٧٦/٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٢.

ورداً على أسباب الطعن:

وعن السببين الأول والثاني ومفادهما تخطئة محكمة الاستئناف بعدم معالجة كافة أسباب الاستئناف بشكل واضح ومفصل.

في ذلك نجد إن محكمة الاستئناف كانت قد عالجت كافة الدفوع الجوهرية بشكل واضح ومفصل بما يتوافق وأحكام المادة (٤/١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية واشتمل القرار على عناصره الواردة بالمادة (١٦٠) من القانون ذاته مما يتعين رد هذين السببين.

وعن باقي أسباب الطعن ومفادها تخطئة محكمة الاستئناف بعدم تطبيق أحكام المادة (١/٢٧٢) من القانون المدني على وقائع هذه الدعوى وعدم مراعاة أن المدعية علمت بالأفعال المنسوبة للمميزين بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣٠ وحركت الدعوى الجزائية بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٣ وهذه المدة يجب أن تحسب من مدة التقادم.

في ذلك نجد إن المستفاد من أحكام المادة (٢٧٢) من القانون المدني والتي تنص على ما يلي:

١- لا تسمع دعوى الضمان الناشئة عن الفعل الضار بعد انقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر والمسؤول عنه.

٢- علماً أنه إذا كانت الدعوى ناشئة عن جريمة وكانت الدعوى الجزائية ما تزال مسموعة بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة فإن دعوى الضمان لا يمتنع سماعها إلا بامتناع سماع الدعوى الجزائية.

٣- لا تسمع دعوى الضمان في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع الفعل الضار.

وحيث إن دعوى الضمان التي أقامتها المدعية ناشئة عن جريمة فإن دعوى الضمان لا يمتنع سماعها إلا بامتناع سماع الدعوى الجزائية وأنه من المستقر عليه فقهاً وقضاً أن مدة تقادم دعوى الضمان الناشئة عن جريمة هي ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ اكتساب الحكم الجزائي الدرجة القطعية.

وحيث إن حكم محكمة الدرجة الأولى قضى بإسقاط دعوى الحق العام لشمولها بقانون العفو العام بتاريخ ٢٠١١/٦/١٦ وهو آخر إجراء قاطع للتقادم.

وحيث إن المدعية أقامت دعواها بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢ فتكون مقامة ضمن المدة القانونية المنصوص عليها بالمادة (٢/٢٧٢) من القانون المدني.

وحيث توصلت محكمة الاستئناف إلى هذه النتيجة المنفقة مع حكم القانون مما يتعين رد هذه الأسباب.

لهذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ شعبان سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٣٠/٥/٢٠١٦م

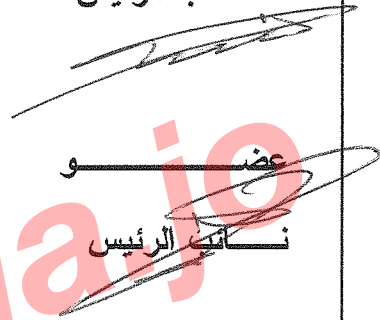
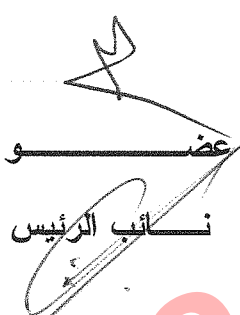
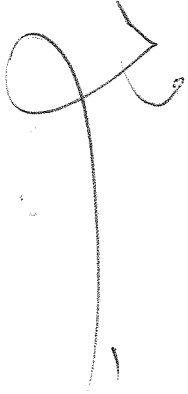
عضو —————

برئاسة القاضي

نائب الرئيس

نائب الرئيس

نائب الرئيس



عضو —————

عضو —————

نائب الرئيس

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقق / س.ع

